أثر التفكك الأسري على انحراف الأحداث

عراب ثاني نجية♦

ملخص:

قد يؤدي فشل الأسرة في تهذيب الطفل وتربيته، إلى انحرافه وعدم احترامه للقواعد الدينية و الأخلاقية و يرجع فشل الأسرة غالبا إلى تفككها سواء كان هذا التفكك ماديا أو معنويا، حيث أثبتت الدراسات أن الأسرة المتصدعة لها دور فعال في تكوين السلوك الإجرامي لدى الطفل.

الكلمات المفتاحية: لطفل، الجنوح، تفكك الأسري، الوقاية.

Résumé:

L'échec de la famille à améliorer l'éducation et l'éducation de l'enfant peut conduire à la déviation et au non-respect des règles religieuses et morales. La faillite de la famille est souvent due à la désintégration de la famille, qu'elle soit physique ou morale.

Mots clés: Enfant, délinquance, désintégration familiale, prévention

Abstract:

Failure of the family to improve the child's education and education can lead to deviation and disrespect for religious and moral rules. The failure of the family is often due to the disintegration of the family, whether it is physical or moral. Studies have shown that the rift family has an effective role in shaping the criminal behavior of the child.

♦استاذة محاضرة ب ،كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان.

Keywords: Child, delinquency, family disintegration, prevention.

مقدمة:

للأسرة دور هام في تهذيب الحدث[1] وتربيته على احترام القواعد الدينية والأخلاقية والقانونية، وإذا فشلت في القيام بهذا الدور، فإنّ ذلك يؤدي إلى انحراف أطفالها وسوء تكيفهم في المجتمع.

ويرجع فشل الأسرة عادة إلى تفكك كيانها وتصدّعها، وسواء كان هذا التفكك ماديا كغياب الأبوين أو أحدهما، أو تفككا معنويا حين تسود الأسرة علاقات سيئة.

فإلى أي مدى يمكن للتفكك الأسري أن يؤثر في جنوح الأحداث[2] خاصة في حالة الطلاق، وهل وفّر قانون الأسرة نوعا من الحماية للأطفال في حالة الطلاق بين الزوجين؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال هذه الدراسة.

[1]تعرف المادة الثانية من القانون رقم :15/ 12المؤرخ في 15جوان 2015 المتعلق بحماية الطفل الحدث بأنه كل شخص لم يبلغ الثامنة عشر كاملة

[2]. يمكن تحديد ثلاثة اتجاهات نظرية في تعريف جنوح الأحداث هي:

. الاتجاه الأول:يميل أصحابه إلى استخدام مفهوم الجنوح بصورة محددة لوصف أية انتهاكات للقانون يقوم بها الأحداث.

. الاتجاه الثاني: يميل إلى تفسير الجنوح تفسيرا واسعا بحيث يشمل كافة أشكال السلوك الإجرامي من ناحية، و كذلك بعض أشكال السلوك الإجرامي من ناحية، و كذلك بعض أشكال السلوك المنحرف الأخرى و التي لا تصنف كسلوك إجرامي في إطار القانون الجنائي للبلد مثل التمرد و العناد و نقص الاحترام و التدخين ...الخ.

. الاتجاه الثالث:يرى أصحاب هذا الاتجاه أن مفهوم الجنوح لا يدخل في إطاره الجوانب التي اقرها الاتجاه الثاني فحسب،بل يجب أن يشمل كذلك الأحداث الذين يحتاجون إلى رعاية و حماية بسبب الظروف السيئة التي يعيشونها.انظر،محمد شحاتة ربيع،علم النفس الجنائي،دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع،دمشق،بدون سنة،ص206.207.

أولا: أسباب التفكك الأسري و دوره في جنوح الأحداث

يقصد بالتفكك الأسري انفصام الروابط الأسرية الذي قد ينتج من الطلاق أو الهجر، و الشقاق و الصراع في الأسرة.و نظرا لما للأسرة من أثر كبير في تقويم سلوك الفرد، فقد قام كثير من الباحثين بدراسة العلاقة بين التفكك الأسري و جنوح الأحداث.

أ . أسباب التفكك الأسري:

يرتبط التفكك الأسري بعدة عوامل نذكر منها:

1. العامل الاقتصادي:

يعتبر العامل الاقتصادي مسئولا عن بعض أنواع الانحرافات السلوكية،كهروب رب الأسرة من مواجهة مسؤولياته إلى إدمان الخمر و المخدرات أو اللجوء إلى ارتكاب بعض الجرائم مما يؤدي إلى سجنه،و بتالي تنخفض القيم داخل الأسرة،و بتالي يشعر الطفل بعدم الارتباط بالقيم،فيسهل استهواؤه إلى الانحراف،كما قد يؤدي انخفاض الدخل إلى إحساس الحدث بمسؤوليته تجاه أسرته،فيعمل على سد احتياجاته بطرق غير مشروعة[1]، مما يعرضه للانحراف و ارتكاب الجرائم كسرقة .

2. العوامل الاجتماعية و الأخلاقية:

للأسرة دور كبير في تكوين أخلاق الطفل و نشأته لأنها المكان الأول الذي ينال فيه أول قسط من التربية و التكوين الخلقي في المراحل التي يكون فيها أكثر استعدادا للانطباع بالقالب الذي يصاغ فيه خاصة في السنوات الست لأولى من حياته،و لذلك فهو يسلك

---

[1]. نادية حسن أبو سكينة و منال عبد الرحمان خضر،العلاقات و المشكلات الأسرية،دار الفكر،ط1،2011،ص194.

سلوكياته و يتصرف في مستقبل أيامه وفق هذه المبادئ و الأركان الأولية الهامة في حياته،ولاشك أن تربية الحدث من قبل الأسرة سواء كان في طريق الخير أو الشر تترك طابعا يبقى في قراره نفس الطفل و خلقه مدى حياته على الرغم من الأحداث و التجارب التي يتعرض لها في سير تلك الحياة[1].

فاختلال الميول و العادات و التقاليد و القيم و عدم وضوح الضوابط الأخلاقية و الاجتماعية، تعتبر من العوامل المؤثرة بشكل كبير في تفكك الأسرة مما ينعكس سلبا على سلوك الحدث و أخلاقه.

3. العوامل العاطفية و النفسية:

تتمثل في فتور العلاقة العاطفية بين الزوجين و هذا من اخطر أنواع التفكك الأسري،حيث يؤدي إلى الشعور بعدم الطمأنينة و الأمان بين الطرفين،الأمر الذي ينعكس سلبا على نفسية الأطفال داخل الأسرة.

4 . أشكال نظام الأسرة :

مما لا شك فيه أن تفكك العائلة وانشغال الوالدين بالعمل قد يؤدي إلى تفكك في بنيان الأسرة بسبب انتشار الخلاف الذي يؤدي إلى الطلاق أحيانا بين الوالدين.

وعلى سبيل المثال فان الأسرة التي تكون الأم هي المسئولة فيها، فان الطفل يفتقر إلى النموذج المثالي للسلوك المتوقع من طرف الشخص البالغ، وهذا ربما يعرض الحدث لمشاكل في سلوكه عندما يحاول هذا الحدث البرهنة على رجولته.

[1]. احمد سلطان عثمان،المسؤولية الجنائية للأطفال المنحرفين،مطبعة مصر، القاهرة،2002،ص90.

لذلك فالمحافظة على جو الوئام والانسجام والتفاهم داخل الأسرة من أهم العوامل الباعثة على إبعاد عوامل القلق والاضطراب والانحراف لدى الأحداث .

ب . التفكك الأسري كعامل من عوام انحراف الإحداث:

تتمثل أهمية الأسرة في كونها البيئة الاجتماعية الأولى التي تستقبل الطفل منذ الولادة وتستمر معه مدة قد تطول أو تقصر، وتعتبر السنوات الخمس الأولى من حياة الطفل من أهم السنوات في اكتساب الطفل للصفات والخصائص الاجتماعية الأساسية والدعائم الأولى للشخصية.

فالأسرة مسئولة عن بناء شخصية الطفل وبالتالي عن نمط سلوكه وقيمه وغرس الصفات والأخلاق الحميدة فيه وهناك عدة دراسات تناولت أسباب الجنوح وعلاقته بالأسرة وكذلك دور الأسرة المتفككة بالانحراف السلوكي ، وبعض هذه الدراسات ترى أن الأسرة المفككة لها دور فعال في تكوين السلوك الإجرامي لدى الطفل وبعضها يرى خلاف ذلك[1].

وتعتبر الأسرة من أهم الجماعات الأولية بالنسبة لتربية الطفل وتوجيهه والاهتمام به ، لذا فان الأسرة تؤثر على تكوين شخصية الحدث ، ورسم مستقبله ، فهي تعد بمثابة الخلية الأولى لأي مجتمع.

يقصد بالتفكك الأسري من الناحية الاجتماعية :انفصام الروابط الأسرية الذي قد ينتج من الطلاق أو الهجر، والشقاق والصراع في الأسرة.

[1]. حومر سمية،اثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري،كلية العاوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية،جامعة منتوري قسنطينة،2005،2006،ص46.

ونظرا لما للأسرة من أثر كبير في تقويم سلوك الفرد ، فقد قام كثير من الباحثين بدراسة بين التفكك الأسري والجنوح ، ونتائج هذه الدراسات تختلف إلى حد ما بين دراسة وأخرى ، وذلك لاختلاف طبيعة المجتمع وصفاته ومميزاته ، وكذلك لاختلاف طرق جمع البيانات وتحليلها ، فقد أثبت الدراسات أن نسبة % 70 إلى 90%من الأحداث المنحرفين أتوا من بيوت شابها التناقض وعدم الانسجام بين أفرادها[1].

فالحدث عندما يفتح عينيه في بيت تسود فيه الخصومة والشجار بين الوالدين، فمن الحتمي أن يترك البيت القائم ويهرب من محيط الأسرة الموبوءة ليبحث عن رفاق، مما يمهد له سبل الانحراف .وعلى الأسرة أن تقوم بالواجب الأسمى وهو فطام الشاب لا كننا لا نعني الفطام هنا بمعناه المعروف ، لكن الفطام بمعنى تعويده في الوقت المناسب على أن يستقل عن الآخرين وأن لا يظل عالة على الأسرة ، مستغلا الشفقة والبساطة التي يعيش على حسابهما في المنزل وذلك حتى لا يحرم الطفل من التعود على لذة الكفاح والخدمة والعمل بين الآخرين من بني جنسه خارج المنزل[2].

وتعني هذه الظاهرة أن هناك تقصير من قبل الأسرة والمجتمع في توجيه هذا الجيل الناشئ ، وهذه المشكلة لا تنفصل عن سياسة الأسرة والجماعة وتبدو انعكاسا للحياة العصرية وما يشوبها من سوء التنظيم الاقتصادي والاجتماعي وتفكك بناء الأسرة المادي والمعنوي وما يتبعه من انحلال في القيم والأخلاق[3].

1. حومر سمية،المرجع السابق، ص47.

2. حسن شحاتة سعفان،علم الجريمة،مكتبة النهضة المصرية،القاهرة،1966،ص118.

3. الطخيس إبراهيم عبد الرحمان،دراسات في علم الاجتماع الجنائي،دار العلوم،الرياض،1994،ص210.

فالطلاق يحرم الطفل من رعاية وتوجيه الأب و الأم له و بالتالي يحرم من النمو العادي للأطفال، فقد يجد نفسه يتلقى تعاليمه من الأب تارة و من الأم تارة أخرى فلا يدري مع أيهما يسير.فيستغل الحدث مثل هذه الظروف لينتقم ممن حوله في صورة جرائم[1].

وقد أظهرت بعض الدراسات أن الأطفال الذين يغيب عنهم الأب بسبب الطلاق هم أكثر عرضة للجنوح من الأطفال الذين فقدوا الأب بسبب الوفاة أو السفر[2].

كما أثبتت الدراسات أن اغب الأحداث الذين أصبح مصيرهم الشارع كانوا في الغالب عرضة للتفكك الأسري في مختلف مظاهره و التي تجسدت في وفاة احد الوالدين أوكلاهما أو الهجر أو الطلاق و كل هذه المظاهر كانت ناتجة عن المشاكل الأسرية و المتمثلة في الشجار و النزاع المستمر و الدائم بين الزوجين و ما لكل ذلك من آثار سلبية على هؤلاء الأحداث[3].

كما يؤدي التفكك الأسري إلى غياب السلطة الضابطة للطفل و الحرمان من الاستقرار النفسي و الاجتماعي الذي يحتاجه الطفل في بداية حياته،خصوصا عندما يتخلى الأب عن مسؤولياته اتجاه البيت و الأولاد و غالبا ما يكون هذا التخلي من طرف الوالد بسبب انقطاع رباط العلاقات الزوجية بين الأبوين عن طريق الطلاق،فحدوث الطلاق في

---

[1]. مجدي عبد الكريم احمد المكي،جرائم الأحداث و طرق معالجتها في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة،دار الجامعة الجديدة،مصر،2009،ص214.

[2]. بن عسكر منصور عبد الرحمان،رؤى حول أسباب انحراف الأحداث،مقال منشور على:net.http//www.ojqji

[3]. العايب سليم و بغدادي خيرة،التفكك الأسري و أثره على انحراف الطفل،الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال و جودة الحياة في الأسرة يومي 9 و10افريل 2013،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،ص 9.

المجتمع يمس جميع الفئات و لكن بدرجات متفاوتة جدا،فحدوثه يؤثر كثيرا على الطفل خاصة بالنسبة للأطفال ما بين سنتين و اثني عشر سنة[1] .

ثانيا: مظاهر الانحراف عند الأحداث بسبب التفكك الأسري و دور المشرع في الحد منها

قد يؤدي التفكك الأسري إلى قيام الحدث ببعض السلوكيات المنحرفة متفاوتة الدرجة،الأمر الذي يجعل المشرع يتدخل من اجل الحد منها.

1. مظاهر الانحراف عند الأحداث بسبب التفكك الأسري:

من أهم مظاهر الانحراف عند الأحداث و التي تكون غالبا ناتجة عن التفكك الأسري نذكر ما يلي:

. الهروب:و هو مغادرة المنزل العائلي كدليل على قلق و ضيق الحدث داخل عائلته بسبب ظروف عائلية سلبية .

. التشرد:يعتبر التشرد أيضا شكلا من أشكال الانحراف،و يرى بعض العلماء انه من الصعب القيام بالتمييز بين التشرد و الهروب،فالهروب يمكن أن يكون تشردا في حال تكرره، و في بعض الأحيان يعتبرا لهروب حالة تشرد فاشلة،و عليه فان الهروب هو أزمة في حين أن التشرد هو ظاهرة مستمرة في الزمان.

. العدوان:و هو عبارة عن سلوك يصدر من الحدث اتجاه أشخاص آخرين، و يكون هذا كرد فعل إما عن عدم الرضي بالواقع الاجتماعي و إما ناتجا عن النقص و إما يكون ناتجا عن المشاكل الأسرية و منها التفكك الأسري[1].

[1] . Gérard Poussin, Les Enfant du divorce ,paris. Dunod, 1997, p. 30.

ثانيا: الأسرة و الجنوح في التشريع

لقد اهتم المشرع الجزائري بحماية الأحداث من الجنوح نتيجة للعوامل الأسرية، حيث أجازت المادة الرابعة من قانون حماية الطفل، فصل الطفل عن أسرته إذا استدعت مصلحته الفضلى ذلك، و ذلك بموجب أمر أو حكم أو قرار من السلطة القضائية، كما اعتبرت المادة الثانية من نفس القانون إن الطفل يعتبر في خطر إذا فقد والديه و بقي بدون سند عائلي،حيث تتكفل الدولة بحماية الطفل من كافة أشكال الضرر أو الإهمال أو العنف أو الإساءة البدنية أو المعنوية، كما تضمن للطفل المحروم من العائلة حقه في الرعاية البديلة[2].

و هو ما نصت عليه أيضا بعض التشريعات المقارنة كالتشريع العراقي، حيث نصت المادة 29 من قانون الرعاية الاجتماعية العراقي على انه"تهدف الدولة إلى رعاية الأطفال و الصغار و الأحداث الذين يعانون من حالات التفكك الأسري أو من فقدانهم احد الوالدين أو كليهما، و توفير أجواء سليمة لهم للتعويض عن الحنان العائلي الذي افتقدوه، و تجنب كل ما يشعرهم بأنهم دون الآخرين...."[3]

و ما يمكن ملاحظته حول قانون الأسرة أن حاول دائما أن يراعي مصلحة الطفل في حالة التفكك الأسري بسبب الطلاق، فنجد المادة 57 مكرر من قانون الأسرة تنص على انه يجوز للقاضي الفصل على وجه الاستعجال بموجب أمر على عرضة في جميع التدابير المؤقتة و لاسيما ما تعلق منها بالنفقة و الحضانة و الزيارة و المسكن، و هي كلها مسائل تتعلق بحقوق الأولاد بعد الطلاق ، حيث أن الصراع المستمر بين المطلقين حول هذه المسائل قد يؤثر على نفسية الأولاد و يعرضهم للانحراف.

---

[1]. العايب سليم و بغدادي خيرة، المرجع السابق،ص11 .

[2]. انظر المادتين 5 و 6 من قانون حماية الطفل المذكور سابقا.

[3]. أشار إليها محمد عبد القادر قوا سمية، جنوح الأحداث في التشريع الجزائري،المؤسسة الوطنية للكتاب،1992، ص113.

كما انه فيما يخص الحضانة و هي من الآثار الهامة التي تم حياة الطفل و نشأته بعد الطلاق، كونها تتعلق برعاية الولد و تعليمه والقيام بتربيته على دين أبيه و السهر على حمايته و حفظه صحة و خلقا وهذا طبقا لما جاء في نص المادة 62 من قانون الأسرة، فقد أعطى المشرع الأولوية للام لحضانة أولادها، و لا يعتد القانون بتنازلها عن الحضانة إذا كان هذا التنازل يضر بمصلحة المحضون.و هو ما قضت به أيضا المحكمة العليا في قراراتها،حيث جاء في احد قراراتها ما يلي:"من المقرر قانونا انه لا يعتد بالتنازل عن الحضانة إذا اضر بمصلحة المحضون. ومن ثم فان القضاة لما قضوا بإسناد حضانة الولدين لامهما رغم تنازلها عنها لمصلحة المحضونين، فإنهم طبقوا صحيح القانون.و متى كان كلك استوجب رفض الطعن"[1].

كما جاء في قرار آخر أن حكم القاضي بإسقاط حانة البنت عن أمها لتنازلها عنها و إسنادها لأبيها رغم أن الشهادات الطبية تثبت أن البنت مريضة مرضا يحتاج إلى رعاية الأم، يعتبر خرقا للأحكام الشرعية الخاصة بالحضانة[2].

كما أعطى المشرع الجزائري للحاضنة الحق في البقاء في مسكن الزوجية المعتاد إلى غاية تنفيذ المطلق للحكم القضائي الذي ألزمه بالسكن حتى لا يتشرد الأطفال و كل ذلك تحقيقا لمصلحة المحضون[3].

أما من الناحية المادية فقد اوجب المشرع على الأب الإنفاق على الأولاد إذا لم يكن لهم مال، فبالنسبة للذكور إلى سن الرشد و الإناث إلى الدخول، و تستمر إذا كان الولد

1. قرار بتاريخ:1998/04/21، الاجتهاد القضائي لغرفة الأحوال الشخصية، عدد خاص، 2001، ص175.
2. قرار بتاريخ:1989/07/03، المجلة القضائية، العدد الأول، 1992، ص45.
3. انظر،المادة 72من قانون الأسرة الجزائري.

عاجزا لآفة عقلية أو بدنية أو مزاولا للدراسة و تسقط بالاستغناء عنها بالكسب[1]، فتقرير هذا الحق يحمي الحدث من البحث عن الكسب بطرق غير مشروعة.

و قد جرم المشرع الامتناع ألعمدي عن تقديم هذه النفقة، وذلك في المادة 331 من قانون العقوبات، وتفاديا للإجراءات البطيئة في تحصيل النفقة استحدث المشرع الجزائري آلية تتمثل في صندوق النفقة بموجب القانون رقم: 15/ 01 المؤرخ في 04 يناير 2015 المتعلق بإنشاء صندوق النفقة،حيث يتم تحصيل النفقة وفقا لإجراءات بسيطة و مستعجلة، و هذا يعتبر تعزيزا لحقوق الطفل بعد الطلاق.

الخاتمة:

يتضح من خلال ما سبق أن للتفكك الأسري دور كبير في جنوح الأحداث،فالسلوك المنحرف الصادر عن الأحداث ما هو إلا تعبير عن إحساس الحدث بعدم الانتماء الاجتماعي و الذي يبدأ من الأسرة وصولا إلى المجتمع، فعدم قدرة الأسرة على توفير الرعاية و التربية و التوجيه و التقويم الفعال في عملية التنشئة الاجتماعية للحدث لمساعدته في التكيف الاجتماعي مع واقعه المعيشي،يجعل الحدث يشعر بنبذ و يدفعه إلى الانحراف،و عليه لابد من إتباع سياسة اجتماعية و اقتصادية متناسقة، من اجل التقليل من الظاهرة في المستقبل، فلابد من إعادة النظر في التشريعات الخاصة بكيان الأسرة وتنظيم علاقاتها، حتى نحميها من التفكك و الانهيار الذي ينعكس على الأطفال، والبحث بجدية عن أسباب ارتفاع الطلاق في المجتمع الجزائري، لانعكاساته السلبية على الأطفال فهم عماد المستقبل و العمود الفقري للأسرة و المجتمع.

[1]. انظر،المادة 75من قانون الأسرة الجزائري.